



## الصومال: مسيرة البحث عن الدولة وسط صراع سياسي معقد

محمد يوسف موسى\*

### ملخص

تشهد الصومال في الآونة الأخيرة تقلبات وصراعات سياسية معقدة، تدور حولها حول التنافس على الموارد الطبيعية مثل الأراضي والسلطة وسوء الفهم والمفاهيم الخاطئة وعدم المساواة المالية والتنمية والتنوع القبلي والثأر وعدم وضوح معالم رؤية سياسية موحدة بين المناطق والمقاطعات والتميز والتمهيش والتي مهدت الطريق في نهاية المطاف الى انقسام البلد الى دولتين جمهورية أرض الصومال ودولة جنوب الصومال 1991م، حيث انقسم الجنوب بدوره الى دويلات إقليمية متنافسة متصارعة حول النفوذ والثروة، وبوصول الرئيس محمد عبد الله فرماجو الى السلطة عام 2017م دخلت الصومال منعطفًا سياسيًا جديدًا . وتذكر بعض التحليل السياسية في المنطقة إن إمكانية قيام دولة صومالية بمعناها التقليدي ذات عاصمة واحدة والسلطة المركزية تبدو صعبة في ظل الظروف الجيوسياسية التي تمر بها المنطقة الصومالية في الوقت الحالي ، والثابت أن الوضع المأساوي التي تمر بها الصومال وغرقها في الحروب المتنوعة ، وتغلغل الغرب ودول الجوار في أراضيها والوعي الساسة الصومالية الغائب، و انشغال العالم بتفشي وباء كورونا القاتل فإن الأزمة بين الحكومة الفيدرالية والأحزاب المعارضة ستزداد ضراوة مما يزيد الطين بلة . تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الوضع السياسي الراهن فيما يتعلق بالمناطق المختلفة والقبائل وأسباب الصراعات والحسابات المتوقعة في ظل الانتخابات المزمع عقدها 2021م.

## التطورات في المجال السياسي

في الآونة الأخيرة يشتد الخلاف بين الحكومة الفيدرالية الصومالية برئاسة محمد عبدالله فرماجو والحكومات الإقليمية الخمسة في الجنوب حول النفوذ السياسي والثروة، حيث تسعى الحكومة الفيدرالية جاهدة استئصال جذور الجماعات الجهادية من جنوب الصومال وبسط نفوذها في العاصمة مقديشو والمناطق المحيطة بها. والراجح أن الحكومة الفيدرالية أصبحت مهددة بسبب الصراعات الداخلية.

و من ناحية أخرى، حققت حكومة محمد فرماجو نجاحا دبلوماسيا ملحوظا في الأروقة الدولية وكونت في نفس الوقت حلفا سياسيا متينا ممثلا في تركيا وقطر، والاتحاد الأوروبي وتأييدا نوعيا من الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحتم في الآونة الأخيرة بناء دولة صومالية موحدة، كما عفى البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية الديون التي أنقلت كاهل الصومال ردحا من الزمن. ويبدو أن الحكومة محمد فرماجو بدأت تقليص النفوذ السياسي والعسكري للحكومات الإقليمية الواحدة تلو أخرى. وبدأت تفرق أجفان أحمد مدوبي رئيس الحكومة جوبا لاند الإقليمية كبرى الحكومات الإقليمية المناوئة الحكومة الفيدرالية، والذي تسانده الحكومة الكينية وحول جل نشاطه وتحركاته السياسية الى دولي الواقعة في الحدود بين كينيا والصومال تحسبا أي طارئ سياسي في كيسمايو(1).

هذا وتبدي الأحزاب السياسية في جنوب الصومال والتي اجتمعت في استنبول فبراير 2020م مخاوبا وشكوكا تجاه الحكومة الفيدرالية وذلك عندما ظهرت اشاعات توحى بتمديد فترة الحكومة الى حين تكتمل كل الإجراءات اللوجستية المتعلقة بالانتخابات المزمع عقدها في عام 2021م، ويتزامن هذا تردي الأوضاع الأمنية والمخاوف الصحية بسبب وباء كورونا المستجد في العالم، اضافة الى ذلك استشرى الفساد المالي بصورة رهيبه في أروقة الدولة ،حيث تحتل الصومال من أسوأ بلدان العالم من ناحية الفساد حسب احصائيات الأمم المتحدة(2).

والشؤال الذي يطرح الكثير من صفوة الصومال هي هل يمكن أن تقوم دولة صومالية ونظام حكومة مستقرة في الجنوب؟ والثابت أن العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الانسانية هي في الحقيقة دليل ارشادي للدولة المأمولة التي يسعى اليها الصوماليون لإيجادها في الآونة الأخيرة ، وقد فشل الساسة والصفوة الصومالية طرح جانبا، الحروب الإثنية المستدمجة، الخلافات الشخصية، انعدام الثقة، وضيق الأفق السياسي، واستعانة العدو الخارجي. والزلازل السياسي الجديد بين القوى السياسية في مقديشو يدور حول الانتخابات القادمة،

وربما يؤدي الى انقسام الحكومة الفيدرالية، وذلك أن سياسة الصومال مثلها مثل الرياح المتغيرة الاتجاهات، ويصعب التنبؤ بها بما سيحدث في المستقبل.

هذا ويصعب بناء مؤسسات الدولة في حال ائحيار الدولة المركزية العميقة، وقد بذل المجتمع الدولي جهودا جبارة بناء مؤسسات الدولة الصومالية على الرمال المتحركة بغض النظر إعطاء الأولوية القصوى بناء المصالحة السياسية بين الإثنية المختلفة، وبناء الثقة بين فئات المجتمع في جنوب الصومال. ومن ناحية أخرى أن ديمقراطية الواردة من الغرب لاتلائم الإرث الثقافي الصومالي، فالصومال تحتاج نموذج سياسي يتوافق مع العادات، والتقاليد، والقيم المحلية، ومصالحة كل الأطراف العرقية والسياسية قبل بناء مؤسسات الدولة.

ومن المشاكل الاساسية، أنه لاتوجد مؤسسات الدولة العميقة تقوم بوظائفها المنوط بها، فالجيش والشرطة وغيرهما من الأشياء الاساسية انهارت تماما بعد سقوط الحكومة المركزية بقيادة اللواء محمد سياد بري 1991م، ولم تستطع الحكومة بناء الجيش والشرطة، وهما النقاط الخلاف بين النخب السياسية الصومالية، فأغلبية الجيش في العاصمة وما حوالها ينتمي الى قبيلة هوية، ويبدو أن حكومة فرماجو اقتنعت استحالة تكوين جيش صومالي في الظرف الراهن، واعتمدت اعتمادا كليا على القوات الإفريقية المتعددة الجنسيات، لذلك لم تعد الحكومة تملك حق فرض القوة، وبخاصة في انتشار السلاح والمليشيات المسلحة على نطاق واسع. وعلى الصعيد الخارجي لقيت الأزمة الصومالية المستمرة اهتماما دوليا في السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن يستمر هذا في السنوات القادمة، وذلك لأهمية استراتيجية منطقة القرن الإفريقي بالإضافة الى تزايد خطورة وتأثير هذه الصراعات الإثنية السياسية على الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي(3).

أما في الصعيد الإقليمي فإن مرحلة ما بعد ائحيار المحاكم الإسلامية 2006م، فإن التنافس ما بين القوى الإثيوبية والكنينية و الدولية حول النفوذ في الصومال تزايد بشكل سريع، ورغم نفوذ الإثيوبي القوي في الصومال، إلا أن هناك تنافس بشكل ملحوظ إثيوبي - كيني حول بعض المناطق في الصومال، لاسيما في الموانئ الصومالية مثل (ميناء كيسمايو وميناء مقديشو وميناء مركا)، إذ يحاول كل طرف دعم القبائل المتعاونة معه في صراعه مع قوى الخصم الموالية للطرف الآخر(4). ويبدو أن جميع السيناريوهات مفتوحة في ظل تفاقم الصراع الذي لم يتوقف ولن يتوقف في الوقت القريب بسبب تمسك أطراف الصراع بتصفيات حساباتهم كما أن ضعف الدولة المركزية قد يؤدي إلى تزايد انقسام البلاد الى دويلات صغيرة، ربما تؤدي اختفاء الصومال الموحد من الخريطة السياسية.

ولعل مثال جمهورية أرض الصومال تجربة حية لبناء المصالحة العرقية والسياسية، ومؤسسات الدولة، مرت أرض الصومال مخاضا عسيرا بعد الحرب الأهلية 1982م-1991م في عدة مؤتمرات في المدن ( هرجيسا، بربرة، برعو، وبورما) بدا بالمصالحة بين الجماعات العرقية القاطنة في المنطقة، برد الممتلكات والعفو والتنازلات وأزيل الاحتقان بين القبائل المتصارعة مما مهد الطريق لبناء الكيان الدولي. ويلاحظ في تجربة أرض الصومال خلو دور المجتمع الدولي في بناء مؤسسات الدولة. تعاقب في رئاسة أرض الصومال منذ 1991م-2020م خمسة رؤساء، ووضع نموذجا سياسيا فريدا في نوعية، وهو دمج بين ديمقراطية الغرب والإرث التقليدي في الحكم، إضافة الى ذلك وضع دستور والشروع والقوانين المختلفة. ولا تزال جمهورية أرض الصومال تبحث نماذج أخرى لبناء مؤسسات الدولة العميقة ظاهريا وجوهريا انتقلا من النمط المبني علي السلطة التقليدية الى نمط عصري يتوافق مع مبادئ وقيم المجتمع، ويبدو جليا ان هذا النمط بطيء وتدريجي.

ويرى بعض المحللين سياسة أرض الصومال، أنها تواجه أزمات سياسية في الأونة الأخيرة نتيجة الآثار السياسية والاحتقان التي نتجت عن الانتخابات الإخيرة 2017م، وقد أصبحت سياسة أرض مثل ألعاب جر الحبال، وتعثرت الانتخابات مجالس البلديات و البرلمان المزمع إجرائها في 2020م عدة مرات بسبب الخلافات بين الأحزاب السياسية الثلاثة (حزب الحاكم كلمي والحزب الوطني والعدالة المعارضان) مما أدى الى تدخل الاتحاد الأوربي. وأخيرا وضعت خارطة طريق سياسية لعقد انتخابات مجالس البلديات والبرلمان في نهاية العام الجاري 2020م والتي يكتنفها الغموض والضبابية بسبب العراقيل السياسية المصاحبة (5).

ويعتقد بعض المراقبين سياسة الصومال أن الحكومة الإقليمية الشبه المستقلة بونت لاند تمثل بؤرة المشاكل الصومالية السياسية. أسست الحكومة الإقليمية بونت لانت 1998م ونسخت النموذج السياسي لجمهورية أرض الصومال بحذافيرها ولكنها لم تصل بعد التطورات والتقدم السياسي التي وصلت إليها أرض الصومال مثل انتخابات مجالس البلديات والبرلمان والرئاسية الحرة. وتزعم بونتلاند أنها جزء من جمهورية الصومال الفيدرالية ولا تنوي إعلان الانفصال عن الصومال، و تتهم الحكومة الفيدرالية دوما بعرقلة النظام الفيدرالي في البلاد، وتتصرف وكأنها سلطة عليا تراقب مسار الحكومة الفيدرالية، كما تعارض المفاوضات بين الحكومة الفيدرالية وأرض الصومال، وتهدد دوما الانسحاب من النظام الفيدرالي إذا لم تلب الحكومة المركزية مطالبها.

## الصراع الجيوسياسي في الصومال

أضفت الصراعات السياسية القائمة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تطوراً جديداً وخطيراً في عدم الاستقرار في الصومال. لقد أدت المنافسة بين الإمارات العربية المتحدة، من جهة، وقطر، وبالتالي تركيا، من جهة أخرى إلى مفاجمة النزاعات الصومالية الصومالية الداخلية القائمة منذ زمن طويل؛ خاصة بين الفصائل الموجودة في العاصمة؛ وبين مقديشو والأقاليم؛ وبينها وبين جمهورية أرض الصومال التي تعتبر نفسها مستقلة. وفي أواخر عام 2016م وقَّعت كلٌّ من حكومة الإمارات وحكومة جمهورية أرض الصومال اتفاقية من أجل التعاون الأمني بينهما لإقامة قاعدة عسكرية في بربرة مع تمركز القوات الإماراتية في أرض الصومال، وقد أقرَّ برلمان أرض الصومال في فبراير 2017م بالموافقة على قرار إنشاء قاعدة عسكرية إماراتية في مدينة بربرة. ولهذا تدهورت علاقات أبو ظبي مع حكومة الرئيس محمد عبد الله فرماجو؛ فحكومته تنهم الإماراتيين بتمويل خصومها وتحريض المعارضة، خصوصاً في الحكومات الإقليمية، أما دولة الإمارات من جانبها فتتهم الرئيس فرماجو بالوقوع تحت نفوذ الدوحة وأنقرة (6).

ومن ناحية أخرى ترسم دول الجوار السياسية الصومالية ولاسيما إثيوبيا وكينيا، حيث اختفى دور مصر في الصومال، وكانت الصومال تمثل سابقا في كل الحكومات التي مرت مصر جزاء لا يتجزأ من سياسة مصر وورقة ضغط تستخدمها ضد إثيوبيا لضمان انسياب مياه النيل نحو مصر وحماية في نفس الوقت ضمان حصة مصر في مياه النيل، ولكن دور المصر الإقليمي والعربي والعالمي تلاشى تدريجيا في ظل الظروف السياسية الداخلية التي تمر بها الحكومة المصرية الحالية. أضف الى ذلك تجدد الصراع الإثيوبي المصري حول سد النهضة الذي بنته إثيوبيا وتسعي ملئه في غضون ثلاث سنوات حتى يتسنى لها توليد الطاقة الكهربائية اللازمة للاستهلاك المحلي وتصدير الفائض، ويكرر المسؤولون في أديس أبابا إن 70% من الشعب الإثيوبي يعيشون بدون كهرباء، وإن بلادهم بحاجة ماسة إلى العائدات التي ستجنحها من تصدير الكهرباء، وسط مخاوف مصرية من أن يؤثر على حصتها من مياه نهر النيل البالغة 55.5 مليار متر مكعب (7). واستخدمت مصر كل السبل الدبلوماسية في أروقة الولايات المتحدة الأمريكية عبر اللوبي الإسرائيلي إضافة الى أوراق ضغط كثيرة وسياساتها المحورية في المنطقة. وفي شهر مارس 2020م اجتمعت جامعة الدول العربية في مصر بدعوى من الحكومة المصرية لبت موقف الدول العربية من السد، وأيدت معظم الأعضاء موقف مصر، ومن ضمن الدول المؤيدة الصومال وجيبوتي والتي أصبحت صفة في جيبن إثيوبيا. وفي

18 مارس 2020م طالبت الحكومة الإثيوبية من الحكومة الصومالية الاستفسار موقفها مما أدخلت الحكومة الصومالية ركة وحيرة سياسية(8).

### الدور الإثيوبي الجديد في القرن الإفريقي

أما الوضع السياسي الإثيوبي، فإنه ليس بأحسن حالاً من الوضع السياسي في الصومال، بل لعل هذا الوضع أكثر تعقيداً وخطورة بالنظر إلى تبعاته وتداعياته المحلية والإقليمية؛ إذ أن القيادة الإثيوبية الجديدة، بزعامة رئيس الوزراء أبي أحمد، اتخذت سياسة جريئة لتكسير العوائق والموانع السياسية التقليدية التي تحول بينها وبين دول الجوار خاصة إريتريا؛ ومن ثم فقد بيدوا رئيس الوزراء الشاب الإثيوبي منذ مجيئه إلى منصب رئاسة الوزراء في أبريل 2018، منفتحاً سياسياً على البحث عن إيجاد حلول لمشكلات القرن الإفريقي؛ ومن ناحية أخرى فقد راح أبي أحمد يرتب البيت الإثيوبي من جديد من خلال خطوات سياسية جريئة، كان من أهمها إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ورفع القيود عن المعارضة داخلياً وخارجياً، إلى جانب وضع سياسة خارجية فاعلة لإثيوبيا كوسيط إيجابي فاعل ومؤثر في حل مشكلات منطقة القرن الإفريقي بمفهومه الواسع والكبير(9). وفي يناير 2020م استطاع أبي أحمد عقد لقاء بين رئيس الحكومة الصومالية الفيدرالية محمد عبد الله فرماجو ورئيس جمهورية أرض الصومال موسى يحيى عدي على هامش مؤتمر اتحاد المنظمة الإفريقية في أديس أبابا، وحث رئيس جمهورية أرض الصومال موسى يحيى بقبول زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد ورئيس الحكومة الصومالية الفيدرالية محمد عبد الله فرماجو لأرض الصومال لبناء حسن نوايا ولتمهيد الطريق لمفاوضات حقيقية لحل القضايا السياسية بين الطرفين، ولكن الرئيس يحيى لقي معارضة من البرلمان ومجلس الشيوخ وأحزاب المعارضة، والذين روؤا أن هذه السياسة تمس استقلالية جمهورية أرض الصومال وسيادتها وتخلق في نفس الوقت اشكالية دستورية خطيرة.

هذا ويواجه أبي أحمد مشاكل سياسية داخلية؛ حيث يتعرض المسار الإصلاحى السياسى في إثيوبيا إلى تحديات جديدة توشك أن تطيح بالدور الإثيوبي الكبير في هذه المنطقة الحبلية بالأحداث الإقليمية والدولية، وهذه المرة يتجدد النزاع العرقى الإثني مجدداً في بلد يوجد به تسع مناطق مقسمة على أساس عرقى، وعدد سكان يبلغ حوالي 110 مليون نسمة وأكثر من 77 قومية ولغة تشرف عليها الحكومة الاتحادية في أديس أبابا بقيادة رئيس وزراء من قومية أرومو لأول مرة في تاريخ إثيوبيا. ويشتكى الأورومو- الذين يشكلون حوالي

ثلث السكان- ظلماً وقع عليهم عبر السنين الماضية في تاريخ إثيوبيا، حيث إنهم استُبعدوا من العملية السياسية في البلاد، وحرُموا من عوائد التنمية الاقتصادية (10).

ولا تقف تطورات الوضع الإثيوبي الحالي عند حدود النزعات الإثنية القومية ، وإنما أصبحت هذه التطورات تزداد سخونة من الناحية السياسية والعسكرية والأمنية في البلاد في الأونة الأخيرة ، حيث أجلت لجنة الانتخابات القومية الانتخابات المزمع إجراؤها أغسطس 2020م لحين اشعار آخر بسبب مرض الكورونا المستجد ؛ وذلك يدل إلى حجم التربص المتنامي بشخصية رئيس الوزراء الحالي أبي أحمد، والذي تمخضت الأحداث المتتالية عندما قامت مجموعة مسلحة بنهاية عام 2019م بعدة اغتيالات سياسية، داخل الإقليم أمهرا وفي العاصمة أديس أبابا بالتزامن، وكان من بين الضحايا حاكم الإقليم أمهرا (أمباتشو مكونن)، ورئيس الأركان الجيش الإثيوبي (سعري مكونن)، والجنرال المتقاعد (غزاي أبر)، والنائب العام بالإقليم (ميغبارو كبدي)، وهو ما فسرتة رئاسة الوزراء الإثيوبية على أنه محاولة انقلاب فاشلة، قام بتديبرها رئيس جهاز الأمن في أمهرا (أسامنيو تسيجي)، بهدف التخلص من الحاكم المحلي للإقليم، الأمر الذي دفع أبي أحمد إلى أخذ تدابير جديدة يثبت فيها الأمن لأول مرة منذ توليه الحكم (11). ومن ناحية أخرى يذكر بعض المحللين لسياسة إثيوبيا أن الحكومة الفيدرالية هي وراء هذه التصفيات السياسية وذلك لكبح جماح التجري المسيطر مقاليد الجيش والسياسة الإثيوبية في السنوات الأخيرة.

وعلى صعيد آخر صعد الاهتمام الدولي والإقليمي بمنطقة الصومال بصفة خاصة في السنوات الأخيرة بصورة ملحوظة وذلك في إطار أهمية الصومال جغرافياً وإستراتيجياً باعتبارها منطقة ربط للتجارة الدولية، وباعتبارها تشرف على مناطق إنتاج ونقل البترول ولأسباب أخرى سياسية ومعدنية إذ تعج منطقة هوبيو في وسط الصومال باليورانيوم الغالية حسب التقارير الدولية الجديدة ، ولهذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بناء قاعدة عسكرية في هذه المنطقة، وتكون القاعدة العسكرية الخامسة الأجنبية في الصومال . أعطت الولايات المتحدة الأمريكية للرؤساء الصومال خطاً أحمرأ بالأ يوقعوا اتفاقيات حول تنقيب البترول مع أي جهة دون إخطارها ومنع بناء قاعدة عسكرية لصين في الصومال (12).

وعموما القرن الإفريقي شديد الأهمية، ولكن للصومال أهمية خاصة، فهي التي تمتلك أكبر ساحل على المحيط الهندي، في حين أن إثيوبيا لا تمتلك أي منافذ بحرية، ومن ثم فإن اهتمام الولايات المتحدة بتحقيق نوع من النفوذ في الصومال قفز إلى مرحلة متقدمة في الأونة الأخيرة وذلك بعد التغلغل التركي والتطلع الصيني في الصومال.

### التنافس الأمريكي الصيني في القرن الإفريقي

بنت أمريكا العديد من القواعد العسكرية حول العالم، ولاسيما في الدول الحليفة مثل (اليابان، أستراليا، إيطاليا، البرتغال، تركيا، كوريا الجنوبية، والبحرين، السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة وأخيرا جيبوتي وغيرها)؛ حيث تسعى من خلال كل قاعدة منهم إلى تحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية من أبرزها ردع الأعداء؛ فالقواعد العسكرية الأمريكية في أوروبا تهدف إلى الحد من القوة العسكرية والاقتصاد الروسي المتصاعدان، والقواعد العسكرية في منطقة الخليج العربي وتركيا تهدف إلى محاصرة دور إيران السياسي والعسكري في المنطقة، كما أنها أقامت قاعدة عسكرية في جيبوتي لسيطرة على مضيق باب المندب البحري والمتحكم في ثلث تجارة النفط العالمية، وذلك على الرغم من إعلانها الدائم أن هذه القاعدة هي من أجل محاصرة الحركات الجهادية في الصومال والسودان واليمن (13).

وعلى صعيد آخر بدأت الصين الدخول في مجال المنافسة في القرن الإفريقي من خلال إنشاء قواعد عسكرية في المناطق الحيوية حول العالم؛ ففي أغسطس عام 2017م أعلنت الصين عن أول قاعدة عسكرية لها في العالم بدولة جيبوتي في منطقة القرن الإفريقي، بالإضافة إلى التسهيلات التي حصلت عليها الصين من خلال استئجار ميناء هامبانوتوا في سريلانكا لمدة 99 عامًا، وذلك على الرغم من الوعود السيريلانكية للهند بأنها لن تسمح باستخدام الميناء في الأغراض العسكرية، وفي 9 فبراير 2018م أشارت العديد من التقارير إلى أن الصين تسعى لإنشاء قاعدة عسكرية في باكستان، وهو ما أثار العديد من المخاوف بشأن الخطة الصينية الاستراتيجية طويلة الأمد في المحيط الهندي، وتشير التقارير إلى أن الصين بدأت بالفعل في تطوير مطار جيواني في باكستان حتى يصبح ملائمًا لاستقبال الطائرات الصينية الكبيرة (14).

## مستقبل الصومال في ظل الانتخابات القادمة في 2021م والحسابات المتوقعة

يكرر المسؤولون الصوماليون والاتحاد الإفريقي أن عام 2021م سيكون مختلماً على السياسة الصومالية وفي ديسمبر 2017 ، أطلقت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة خطة خماسية لصياغة القوانين الانتخابية، والتخطيط لتسجيل الناخبين ، والعمل على وضع الآليات المناسبة لإجراء الانتخابات. ومنذ ذلك الحين ، سجل 22 حزبا سياسيا. واكتملت الإجراءات الشكلية ولم توضع حتى الآن كل الإجراءات اللوجستية والفنية. وصرح سيبيرومي كيسينزيغو ، المسؤول السياسي البارز في بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (ندرك جميعاً أن الصومال لم تجر هذا النوع من الانتخابات على مدار الخمسين عاماً الماضية لهذا إن جوهر التخطيط والتنسيق ووضع الإستراتيجية هو ما نعمل عليه الآن لتفادي التأجيل) (15).

وفي شهر فبراير 2020م وقع رئيس الصومال قانون الانتخابات والذي يمهد الطريق لإجراء أول انتخابات حرة منذ نصف قرن التي طال انتظارها. ومن المتوقع أن يحل القانون محل النموذج القائم على العشائر وتقاسم السلطة ، والذي يمنح العشائر الرئيسية في البلاد تمثيلاً متساوياً في الحكومة. ويرى بعض المحللين لسياسة الصومال بأن اجراء انتخابات حرة ونزيهة عبر صناديق الاقتراحات صعبة نظرا للوضع السياسي والأمني الحالي. وعلى صعيد آخر، تثير الفقرة 53 من لائحة الانتخابات قلق أحزاب المعارضة ، والتي تنص على أن الانتخابات سيتم تأجيلها في حالة وقوع كارثة وطنية مثل الفيضانات أو المجاعة أو الصراع المسلح ، حيث يرون أنها آلية يمكن للحكومة استخدامها لتمديد ولايتها. وتزامن هذا مع انتشار وباء الكورونا في العالم ،والذي شل حركة الطيران العالم، وسبب تدهور اقتصاد العالم.

وتنص المادة 53 من قانون الانتخابات أيضا إذا أعلنت لجنة الانتخابات القومية أنها غير قادرة على إجراء الانتخابات في الوقت المحدد ، فإن فترة ولاية البرلمان الحالي سيمدد . ويرى بعض الخبراء لسياسة الصومال أن ذلك سيضر بالتقدم السياسي في الصومال، و يعرض شرعية الحكومة الفيدرالية للخطر ويفتح الباب مصراعيه أمام التمديدات المستقبلية. وتواصل لجنة الانتخابات استعدادها حتى مع تعمق الخلاف بين الحكومة الفيدرالية والدول الأعضاء الإقليمية والأحزاب المعارضة وربما تكون هذه الاستعدادات جعجعة بدون طحين ومجرد عرض لدرء شكاوى المجتمع الدولي (16).

والراجع أن النظام الصومالي القائم على العشائر هو المحدد الرئيسي صيغة الانتخابات القادمة ، ومنذ تكوين الحكومة الفيدرالية عقدت ثلاث انتخابات رئاسية بين الأعوام ، 2009 و 2012 و 2017 ، في نظام قائم على العشائر . وتشكل انتخابات 2021م فرصة

كبيرة للديمقراطية الصومالية ، ولكنها تشكل أيضاً تهديداً محتملاً ، وستكون هذه الانتخابات معقدة وستتطلب التعاون بين مجموعات متنوعة من المؤسسات المحلية والجهات الفاعلة الصومالية وأصحاب المصالح الدوليين.

ومن ناحية أخرى هدد الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني بإخراج جميع الجنود الأوغنديين من الصومال البالغ تعدادها 6400 إذا تم تخفيض رواتب قواته أو تم تخفيض عدد الجنود، وصرح الرئيس البوروندي بيير نكورونزيزا بنفس التهديد. ويعتمد تمويل بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال بشكل كبير على أموال المانحين القادمة عبر الأمم المتحدة ، ويلوح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتقليص العملية نظراً للظروف الاقتصادية العالمية بسبب وباء الكورونا المستجد في العالم . وحذربعض المراقبين أن سحب بعثة الاتحاد الإفريقي من الصومال، يمكن أن يؤدي الى فوضى وكارثة سياسية في الصومال التي لا تمتلك جيشاً قوياً يثبت الأمن حتى في العاصمة مقديشو ، كما أنه يوفر فرصة لجماعات الجهادية والقبائل المتنافسة على السلطة والثروة لاستغلال الانقسامات في المشهد السياسي للبلاد (17).

وختاماً إن المراحل التاريخية التي مرت بها الصومال الجنوبي خلال السنوات 1991م-2020م شهدت جولات وصولات لم تأثر تأثيراً مباشراً في بنية مؤسسات الدولة، وأدت إلى تحبط صعود وهبوط في الحياة السياسية والاجتماعية؛ لكن بقي الشئ الأهم لكل هذه المراحل اسم الصومال فقط وانتماءها إلى محيطها الإفريقي والعربي شكلياً.

وأخيراً من خلال هذه الدراسة والعرض لمسيرة وضع الصومال السياسي الراهن ودراسة عوامل التشابك وتداخل المصالح الإقليمية والدولية فيها نصل إلى نتيجة مفادها أن الصومال لا تمتلك نخبة سياسة قادرة جر البلاد الى بر الأمان وتعدم الرؤية والأفق السياسي لغالبية الأحزاب السياسية الناشئة ويستحيل بناء دولة صومالية موحدة في ظل الجيوساسي الراهن، وستدور العملية السياسية بالمربع الإثني الضيق ردحا من الزمن، ويتزامن هذا أيضاً مع ازدياد اهتمام المجتمع الدولي في شؤون الصومال وقضايا القرن الإفريقي . ويبدو واضحاً أن الانتخابات القادمة 2021م ستأجل بسبب وباء الكورونا المستجد في العالم، وأن الدول الأوروبية وأمريكا والمنظمات العالمية المناحة ربما لا تجد دعماً لها نتيجة لتدهور اقتصاد العالم.

## الإحالات

- 1- مقابلة دبلوماسي صومالي طلب عدم ذكر اسمه، ( حول الأوضاع الراهنة في الصومال، 12-3-2020م story › iris-build- 2-IRI's BUILD Program Supports Political Parties in Somalia ...www.iri.org › web program-supports-political-partie...
- 3- Somalia. Clan and State. Politics. The ITPCM International Commentary. December 2013. ISSN. 2239-7949.
- 4- Somalia edges closer to first democratic election in half a ...www.theguardian.com › global-development › Feb › Somalia-edges-clan
- 5-Najah M. Adam, Berbera basing politics: Understanding actors, interests, and animosities, in African Journal of Political Science and International Relations (Nairobi, Academic Journals, Vol 11(2), July 2017), P.P., 183- 184
- 6- Crisis Groupwww.crisisgroup.org › Africa › Somalia › 260-somalia-and-gulf  
7- بلومبيرغ: اتحارت مفاوضات سد النهضة فتجددت الخصومة بين مصر  
www.aljazeera.net › news › politics › انه...  
8- إندبندنت: دماء في مجرى النيل. هل يشعل سد النهضة حربا بين مصر  
www.aljazeera.net › news › politics ›
- 9- محمد فؤاد رشوان: التنافس على بناء القواعد العسكرية في القرن الإفريقي .. وتأثيره على الأمن القومي المصري والإثيوبي، 20 نوفمبر/تشرين الثاني، 2018م
- 10- أحمد عبدالله، ثلاثة انقلابات فاشلة منذ وصول آبي للسلطة بإثيوبيا. الأسباب والتداعيات، تقرير الجزيرة نت بتاريخ 2019/7/15، :  
https://www.aljazeera.net
- 11- محسن حسن: مستجدات الأوضاع في الصومال والقرن الإفريقي.. مخاض لا ينتهي !! 14 أغسطس، 2019 ، .
- 12- تمام أبو الخير: النفط الصومالي. احتياطات ضخمة تعيد التنافس الدولي إلى سيرته الأولى، 23-01-2020م
- 13- محمد مختار الشنقيطي: أوراق الربيع (50).. القرن الإفريقي والقرن العربي ، 3/9/2019 › blogs › www.aljazeera.net › أوراق-الربيع-50-القر...
- 14- تقرير حول الصومال الجديد: الصراع الأمريكي الصيني في القرن الإفريقي (الجزء الأول) آخر تحديث 2018-09-24  
one-person-one-vote-election a for ready Somalia 15-www.dw.com › Is  
Somalia's 2020 Elections Will Be Historic 16-www.un.org › press › 2020 › sc14120.doc.htm  
Milestone on Long ...  
- I bid.17